

النوع العشرون

معرفة المُدرَج

❁ وهو: أن تُزادَ لفظةً في متنِ الحديثِ من كلامِ الراوي، فيحسبُها من يسمَعُها منه مرفوعةً في الحديث، فيرويها كذلك.

وقد وَقَعَ مِنْ ذلك كثيرٌ في الصَّحاحِ والحِسانِ والمسانيدِ وغيرها.

وقد يقعُ الإدراجُ في الإسناد، ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ.

وقد صنَّفَ الحافظُ أبو بكرٍ الخطيبُ في ذلك كتاباً حافلاً سَمَّاه «فَصْلُ الوَصْلِ لما أُدرِج في النِّقْلِ»، وهو مفيدٌ جداً^(١). [٥٣]

[شرح ٥٣] النوع العشرون هو المدرج، ومدرجات الحديث هي الكلمات =

= التي تدخل في المتن فيحسبها بعض الرواة من المتن، وهي ليست كذلك؛ بل أدخلها بعض الرواة في المتن من غير قصد، إما عن جهل وظن أنه مرفوع، أو عن قصد إذا كان ليس ممن يخاف الله ويراقبه، والغالب أنها تقع عن جهل وقلة بصيرة.

ومن الكلمات التي أدخلت مثلاً قول أبي هريرة في بداية حديث: «ويلٌ للأعقابِ مِنَ النارِ»^(١)، وذلك أن أبا هريرة كان ماراً والناس يتوضؤون من المطهرة، فقال لهم: «أسبغوا الوضوء» فظنها بعض الرواة أنها من قول النبي ﷺ فأدرجها في سياق الحديث فقال: قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار»^(٢) فأدخل كلام أبي هريرة في الحديث على أنه من قوله ﷺ؛ وإدراج المفردات له نظائر كثيرة.

فالمقصود أن المدرج هو ما يدخل في الحديث ما ليس منه، =

(١) أخرجه البخاري: الوضوء (١٦٥)، ومسلم: الطهارة (٢٤٢).

(٢) أخرجه الخطيب في «فصل الوصل» (ص ١٣١)، من رواية أبي قطن وشبابة، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة. وهم أبو قطن وشبابة في روايتها له عن شعبة على ما ورد أعلاه. انظر «شرح التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي (١/٢٩٨).

= سواء كان هذا المدخل من كلام الصحابي، أو من كلام التابعي، أو من دون ذلك، وهذا يقع في الغالب جهلاً وغلطاً من بعض الرواة؛ فيأتي الخذاق وأولو البصيرة ويميزون هذا من هذا بطرق رواية الحديث، فإنه يروى من طرق مثلاً؛ فيأتي بعض الرواة الفاهمون ويفصلون ويقولون: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، وقال الزهري كذا، وقال فلان كذا، فيميزون كلام النبي ﷺ من كلام التابعي أو الصحابي، وهذا هو المدرج في المتن.

وقد يقع الإدراج في سياق الأسانيد فيدخل سنداً في سند، كما سيأتي، ولكن أعظم الخطر في مدرجات المتون هو أن يُظنَّ ما ليس من كلام الرسول ﷺ بأنه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فهو نوع مهم وعظيم اعتنى به العلماء، وألَّفوا فيه كالخطيب رحمه الله، وللعلماء في هذا عناية كالبخاري ومسلم والترمذي وغيرهم رحمهم الله، فقد كانوا يعتنون كثيراً في بيان ما أدخل في الأحاديث من كلمات الرواة من الصحابة ومن دونهم.

وأنواع ما يقع في الأسانيد من الاختلاف كثيرة منها: مدرج =

= الأسانيد، ومنها مدرج المتون، ومنها المقلوبات وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم، وسيأتي بيانه، ومنها المزيد في متصل الأسانيد، ومنها إبدال راوٍ براوٍ من غير تمييز وإلى غير ذلك كما يأتي منها المحرّف والمصحّف.

فالحاصل أن المتون والأسانيد يقع فيها أشياء يجب على الراوي والمحدث التنبه لها، وأعظمها وأهمها وأخطرها مدرج المتون؛ لأن إدراج المتون مثل ما تقدم يفضي إلى اعتبار ما ليس من كلام النبي ﷺ على أنه من كلامه ﷺ بسبب الجهل، من هذا الباب ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ»^(١) قد جاء في الرواية الأخرى: «فمن استطاعَ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فليُفعل»^(٢) قال بعضهم: إن هذا من كلام أبي هريرة المدرج، كما جزم ابن القيم - رحمه الله - وأبو العباس ابن تيمية وجماعة*.

* س: كيف نعرف الإدراج من كلام النبي ﷺ؟

ج: بجمع طرق الحديث، فإذا كان الرواة الحفاظ اعتنوا به ولم يذكروا =

(١) أخرجه البخاري: الوضوء (١٣٦)، ومسلم: الطهارة (٢٤٦).

(٢) أخرجه البخاري: الوضوء (١٣٦)، ومسلم: الطهارة (٢٤٦).

= خرج عن الوجه دخل في الرأس فدخل في عضو آخر.

س: ألم يكن أبو هريرة رضي الله عنه يمد يده في الوضوء حتى تبلغ إبطه؟

ج: الذي قاله لهم: لو علمت أنكم هاهنا ما فعلت، قالوا: لو كان عنده سنة ما اعتذر منهم، وبهذا دل على أنه من اجتهاده.

س: ما هي أوجه الإدراج في السند؟

ج: الظاهر والله أعلم أن الإدراج في السند أن يُدخل سنداً في سند، فيسوق سنداً لمتن من المتون ثم يُدخل فيه سنداً آخر غلطاً منه، كأن يأتي بحديث سنده حديث ينتهي لأنس فيُدخله أو يُدرجه في حديث لأبي هريرة، أو في حديث لابن عباس، أو لعمر، أو ما أشبه ذلك، فيُدرج هذا في هذا يعني: ساق بعض رجال هذا وأدخلهم في رجال هذا، وعند التمييز والتمحيص من قبل الرواة المتبصرين يُميز ويتبين أن هذا السند ينتهي لأبي هريرة، أو لابن عباس، أو لأبي سعيد، أو لأنس، وما أشبه ذلك، فالإدراج: هو إدخال شيء في شيء يعني: إدخال رواية هذا في رواية هذا، ثم يستفاد من إدراج المتن في إدخال كلمة أو كلمات في رواية معينة.

[قال الشيخ أحمد شاكر]: وأما مُدْرَج الإسناد ومرجعُه في الحقيقة إلى المتن فهو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيدَ مختلفةً، فيرويه عنه راوٍ آخر، فيجمعُ الكلَّ على إسنادٍ واحدٍ، من غير أن يُبيِّن الخلاف.

مثاله: ما رواه الترمذي^(١) من طريق ابن مَهديٍّ عن الثوري، عن واصلٍ الأحديب ومنصورٍ والأعمش، عن أبي وائلٍ، عن عمرو بن شُرَّحْبِيل، عن ابن مسعود، قال: قلت: يا رسول الله، أيُّ الذنْبِ أعظمُ؟ الحديث.

فإنَّ رواية واصلٍ هذه مُدْرَجَةٌ على رواية منصورٍ والأعمش، فإنَّ واصلًا يرويه عن أبي وائلٍ، عن ابن مسعودٍ مباشرةً، لا يذكرُ فيه عمرو بن شُرَّحْبِيل [انتهى كلامه رحمه الله].

قال ابن باز: فهنا أدخل رواية واصل في رواية الحديث، =

(١) الترمذي: تفسير القرآن (٣١٨٣). وانظر: البخاري: تفسير القرآن (٤٤٧٧)،

ومسلم: الإيمان (٨٦).

= ورواية واصل مستقلة، رواها عن أبي وائل عن عبد الله وليس بينهما عمرو بن شرحبيل، فلما أدخلت رواية واصل معهم أوهم أنه رواها مثلهم.

[قال الشيخ أحمد شاكر]: وهكذا رواه شعبةٌ وغيره عن واصل، وقد رواه يحيى القطان عن الثوريِّ بالإسنادين مُفَصَّلًا، وروايته أخرجها البخاري^(١).

الثاني: أن يكون الحديث عند راوٍ بإسنادٍ، وعنده حديثٌ آخرٌ بإسنادٍ غيره، فيأتي أحدُ الرواة ويروي عنه الحديثين بإسناده، ويُدخِلُ فيه الحديثَ الآخرَ أو بعضه من غير بيان.

مثاله: حديثُ سعيد بن أبي مریم، عن مالك، عن الزهريِّ، عن أنسٍ مرفوعاً: «لا تَبَاغُضُوا، ولا تَحَاسَدُوا، ولا تَدَابَرُوا، ولا تَنَافَسُوا» الحديث^(٢).

فقوله: «ولا تنافسوا» أدرجه ابنُ أبي مریم، وليس من هذا =

(١) أخرج البخاري: التفسير (٤٧٦١).

(٢) أخرج ابن عبد البر في «التمهيد» (١١٦/٦).

= الحديث، بل هو من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً.

هكذا رواهما رواة «الموطأ»، وكذلك هو في «الصحيحين» عن مالك^(١). [انتهى كلامه رحمه الله]

قال ابن باز: هذا محل نظر؛ فقد يكون الصحابي - مثل هذا - روى الحديثين جميعاً بالسند، فحدث أن بعضهم أنكروا وبعضهم أثبتوا، فقد يكون الراوي روى الكلمتين جميعاً*.

* س: ما معنى كلمة «لا تنافسوا» في الحديث؟

ج: الظاهر من المعنى التحاسد؛ لأن المنافسة تفضي إلى التحاسد، يقال: ما نجشت عليك؛ يعني: ما حسدتك عليه.

س: كيف يقول ولا تحاسدوا بعد أن يقول: «ولا تنافسوا»؟

ج: من باب تأكيد النهي عن التنافس في الشيء الذي يفضي إلى الحسد.

(١) أخرجه البخاري: الأدب (٦٠٦٦)، ومسلم: البر والصلة (٢٥٦٣)، ومالك:

= [قال الشيخ أحمد شاكر]: «مثالٌ آخرٌ: ما رواه أبو داود من رواية زائدة وشريك^(١)، والنسائي من رواية سفيان بن عيينة^(٢)، كلهم عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، في صفة صلاة رسول الله ﷺ وقال فيه: ثُمَّ جِئْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ فِيهِ بَرْدٌ شَدِيدٌ، فَرَأَيْتُ النَّاسَ عَلَيْهِمْ جُلُّ الشَّيَابِ تَحْرُكُ أَيْدِيهِمْ تَحْتَ الشَّيَابِ^(٣)».

فهذه الجملة مُدرّجةٌ على عاصم بهذا الإسناد؛ لأنها من رواية عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل، كما رواه مُبيناً زهير بن معاوية^(٤) وأبو بدر شجاع بن الوليد^(٥)، فمِيزاً قصة تحريك الأيدي، وفصلاًها من الحديث، وذكر إسنادها.

وهذا المثالُ فَصَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَجَعَلَهَا قَسْمِينَ. =

(١) أخرجه أبو داود: الصلاة (٧٢٧) من طريق زائدة، (٧٢٨) من طريق شريك.

(٢) أخرجه النسائي: التطبيق (١١٥٩).

(٣) هذا لفظ أبي داود: الصلاة (٧٢٧).

(٤) أخرجه أحمد (٣١٨-٣١٩).

(٥) أخرجه الخطيب في «فصل الوصل» (ص ٢٨٤).

= والصواب ما صنعنا، لأنها من نوع واحد.

ويدخل في هذا القسم ما إذا سمع الراوي الحديث من شيخه إلا قطعة منه سمعها عن شيخه بواسطة، فيروي الحديث كله عن شيخه ويحذف الوسطة.

الثالث: أن يحدث الشيخ فسوق الإسناد، ثم يعرض له عارض؛ فيقول كلاماً من عنده؛ فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد؛ فيروي عنه كذلك.

مثاله: حديث رواه ابن ماجه عن إسماعيل بن محمد الطلحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»^(١).

قال الحاكم: دخل ثابت على شريك وهو يملي ويقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ؛ =

(١) أخرجه ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٣٣).

= وسكت ليكتُبَ المُستَملي، فلما نظر إلى ثابتٍ قال: مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ، وَقَصِدَ بِذَلِكَ ثَابِتًا؛ لَزَهْدِهِ وَوَرَعِهِ، فَظَنَّ ثَابِتٌ أَنَّهُ مَتَنُ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ، فَكَانَ يَحَدِّثُ بِهِ^(١).

وقال ابن حبان: إنما هو قولُ شريك، قاله عَقِبَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا: «يَعْقُدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ»^(٢)، فَأَدْرَجَهُ ثَابِتٌ فِي الْخَبَرِ، ثُمَّ سَرَقَهُ مِنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الضَّعَفَاءِ، وَحَدَّثُوا بِهِ عَنْ شَرِيكَ^(٣).

وهذا القسمُ ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي نَوْعِ الْمَوْضُوعِ، وَجَعَلَهُ شَبَهَ وَضِعٍ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ النَّوَوِيُّ وَالسِّيُوطِيُّ. وَذَكَرَهُ فِي الْمُدْرَجِ أَوْلَى، وَهُوَ بِهِ أَشْبَهُ، كَمَا صَنَعَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ. [انتهى كلامه رحمه الله].

قال ابن باز: وهذا أيضاً ليس من باب مدرج الأسانيد، بل =

(١) «المدخل إلى الإكليل» (ص ٦٣).

(٢) أخرجه البخاري: الجمعة (١١٤٢)، ومسلم: صلاة المسافرين وقصرها (٧٧٦).

(٣) «المجروحين» لابن حبان (١/٢٠٧)، و«تهذيب الكمال» (٤/٣٧٨-٣٧٩).

= من مدرجات المتون* .

* س: كيف شريك في الرواية؟

ج: لا بأس به في الجملة، لكن عنده سوء حفظ، وهو إمام كبير من أهل السنة - رحمه الله - وهو من رواة الحسن، وروى عنه مسلم - رحمه الله - في المتابعات، وهو إذا ما خالف أحداً فهو حسن، لأنه صاحب سنة وعناية وصدق، ولكن قد حصل له سوء حفظ لما تولى القضاء، رحمه الله.

س: هل هو صدوق مثل نعيم بن حماد؟

ج: نعيم إمام صدوق ولكن عنده سوء حفظ، وهو من شيوخ البخاري، رحمه الله.